الاختلافات العلمية بين فقهاء المذاهب الفقهية في الأندلس خلال عصري الامارة والخلافة (١٣٨-٤٢٢هـ/٧٥٦-١٠٣١م) (دراسة موضوعية).

Scholarly differences between the jurists of the various schools of Islamic jurisprudence in Andalusia during the eras of the emirate and the caliphate (138-422 AH/756-1031 AD)

م.د. مهند عبد رحيم

Mohanad Abd Raheem

جامعة سامراء

University of Samarra

E-mail: heem@uosamarra.edu.iq

م.م. نهاد عبد الله محمود

Nihad Abdullah Mahmood

E-mail:Nihad.Abdullah@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: المذاهب الفقهية، الفقهاء المالكية، التنافس العلمي، بقي بن مخلد، المجتمع الاندلسي

Keywords: jurisprudential schools, Maliki jurists, scientific competition, Baqi bin Mukhallad, Andalusian society

الملخص

أهمية الموضـــوع: يعد موضـــوع الاختلافات العلمية بين فقهاء المذاهب الفقهية في الأندلس من المواضـــيع المهمة لما له من دور كبير في التأثير على المجتمع، وتنمية قدراته العقلية والفكرية وتطوره ورُقيه العلمي طالما ان الاختلاف في الفروع لا في الأصـــول، فالغاية والهدف من الاختلاف هو الوصول الى اثبات الحقيقة بالحجة والدليل والبرهان.

منهج البحث: اعتمدت في كتابة هذا البحث على المنهج الوصـــفي– الموضـــوعي في ســـرد الأحداث التاريخية.

تكونت هذه الدراسة مقدمة ومبحثين وخاتمة، تضمن **المبحث الاول:** الاختلاف في الرأي العلمي تجاه بعض العلوم، كما تطرق **المبحث الثاني** الى التنافس العلمي والإداري بين الفقهاء في الأندلس وجاءت الخاتمة لتسلط الضوء على أبرز النتائج.

ابرز النتائج: أدت الاختلافات العلمية بين الفقهاء في الاندلس الى إحداث حالة من الانقسام بين عدد المذاهب الفقهية انعكس ذلك بشـــكل كبير على تســـخير جهود بعض الفقهاء الى عقد المناظرات في دحض حجج الخصـــوم واثبات ما يتوافق مع توجهاتهم المذهبية، مما أدى الى اتساع تلك الخلافات وانتقلت الى العامة وبالتالي انقسام المجتمع بين مؤيد لهذا المذهب أو ذاك او معارض له، ومن أبرز تلك الشـــواهد ما حدث من اختلافات بين فقهاء المذهب المالكي والمذهب الشافعي من جهة والمذهب الظاهري من جهة أخرى.

Abstract

Importance of the topic: The topic of scholarly differences between the jurists of the various schools of Islamic jurisprudence in Andalusia is an important one, given its significant impact on society, the development of its intellectual and mental capabilities, and its scientific advancement and progress, as long as the differences are in the branches, not the fundamentals. The goal and objective of these differences is to establish the truth through argument, evidence, and proof.

-Research Methodology: I relied on a descriptive-objective approach to narrating historical events.

-This study consists of an introduction, two chapters, and a conclusion. The first chapter covers the differences in scholarly opinion regarding some sciences. The second chapter addresses the scientific and administrative competition among jurists in Andalusia. The conclusion highlights the most prominent findings.

- The most prominent results: The scientific differences between the jurists in Andalusia led to a state of division among a number of schools of jurisprudence. This was greatly reflected in the efforts of some jurists to hold debates to refute the arguments of opponents and prove what is consistent with their sectarian orientations. This led to the expansion of these differences and their spread to the public, and consequently the division of society between those who support this or that school of thought or those who oppose it. Among the most prominent examples of this is the differences that occurred between the jurists of the Maliki and Shafi'i schools of thought on the one hand and the Zahiri school of thought on the other.

المقدمة

اختلف علماء المسلمين الى مذاهب في الاعتقاد والفقه والسياسة، الا إن الاختلاف لا يتعلق بجوهر الدين الحنيف، فلم يكن الاختلاف في وحدانية الله تعالى، ولا في شـهادة ان لا آله الا الله وان محمد رســـول الله, ولا في ان القرآن الكريم نزل من عند الله تعالى، وأنه معجزة النبي(ﷺ) الكبرى، ولا في أصـول الفرائض كالصـلاة والزكاة والصـيام والحج، ولا في القواعد العامة للميراث، أي لم يكن الخلاف في ركن من أركان الاســـلام ولا في أمر علم من الدين بالضـــرورة، كتحريم الخمر ولحم الخنزير، وأكل الميتة، وانما الاختلاف في أمور لا تمس العقيدة وأصـــول الدين (أبو زهرة، د.ت، ص١٤-١٥)، لذلك فالاختلاف الفقهي في المسـائل التي لا يوجد فيها نص، لم يكن سلبيا او شراً على الأمة، بل ينم عن دراسة وتفكير يكلل باستنباط الاحكام، فكان الخليفة عمر بن عبدالعزيز (رضـي الله عنه) يسره اختلاف الصـحابة في الفروع وكان يقول: "ما أحب ان أصـحاب رسـول الله(ﷺ) لا يختلفون, لأنه لو كان رأياً واحداً لكان الناس في ضـيق، وأنهم أئمة يقتدى بهم, فلو أخذ رجل بقول أحدهم لكان سنة " (الشاطبي، د.ت، ج٣، ص١١)، الى جانب ذلك فقد قامت بين بعض الفقهاء علاقة خـصومة أدت الـى تنـافرهم وتقـاطعهم، وأسـباب تلـك الخصومات لم تخرج عن علاقاتهم العلمية، فغالبيتها أسباب ولّدها الاحتكـاك العلمـي بيـنهم وتخرج جميعها عن دائرة المنافسة العلمية, ومع هذا فالعامل الشخصي لا يمكن اغفـــال أثره في تلك الخصومات لا سـيما تأثير الحسـد بين العلماء(ابن حزم، ١٩٦٨،ص١١؛ الونشـريسـي،١٩٨١،ج١، ص٧٨)، ولكن حتى الحسد والغيرة تكون وليدة التفوق العلمـــي للخصم فيقوم الطرف الثاني بحسده، وسيتم التطرق الى أسباب تلك الخصومات بين الفقهاء مع ايراد أهم النماذج البارزة منها.

اعتمدت الدراسـة على عدد من المصـادر والمراجع الاسـاسـية منها كتاب أخبار الفقهاء والمحدثين لمحمد بن الحارث بن أسـد الخشـني (ت٣٧١هـــ/٩٨٠م)، ١٩٩٢م، وكتاب ترتيب المدارك وتقريب المســـالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضـــي عياض، وكتاب تاريخ المذاهب الفقهية لمحمد ابو زهرة ، وكتاب تاريخ الفكر الاندلسـي لجنثالث بالنثيا وغيرها من المصـادر التي أسهمت في اتمام هذا البحث.

المبحث الاول: الاختلاف في الرأي العلمي تجاه بعض العلوم

إن الاختلاف العلمي بين العلماء في كثير من الأحيان يؤدي الى مناقشـــات ومناظرات جدلية، لا يقل خطرها على الاندلس من الخلافات السـياسـية لا بل ان الخلافات الفكرية تكون أعمق أثراً, وأكثر انعكاساً على البلد، وبما ان الاندلس هي ثغر من ثغور المسلمين، وتواجه أعداء يتربصـون بها الدوائر, لذلك حرص الفقهاء والعلماء على التمسك بمذهب الامام مالك في المجال الفقهي(مؤنس،١٩٦٠م، ص٤٣-٤٤) ، وقـاوموا جميع الفرق والتيـارات والمـذاهـب الاخرى التي

وفدت الى الاندلس، غلقاً لباب الخلافات الفكرية والجدلية, وما ينتج عنها من فتن، والحفاظ على الوحدة الاسلامية في هذا الثغر من التشتت والانقسام(الوراكلي، ١٩٩٣م، ص٢٠).

ان الاختلاف في الرأي بين الفقهاء تجاه بعض المسائل الدينية يُعد من باب الاجتهاد، وهذا أمر طبيعي وله جانب ايجابي في الحث على الدراسة والتفكير، والتحري والبحث عن الحقيقة من منبعها للتوصل الى الرأي الصحيح، اذا كانت غاية الطرفين التوصل الى نتيجة علمية، الا ان لها جانب سلبي ايضا اذ يتحول الاختلاف في الرأي احياناً الى خصومة بين الاطراف المختلفة، تنتج من تزمت كل طرف على رأيه في حالة ثبات خطأ رأيه (الحميدي،١٩٨٣، ص٩٢)

انفرد عدد من فقهاء الاندلس بإدخالهم علوماً جديدة، تضمنت علم الحديث وعلم أصول الفقه وعلم الكلام والفلسفة والمنطق وغيرها من العلوم، التي لم تحظى باهتمام فقهاء المالكية في الاندلس سابقاً، وبعضهم ادخل إليها طرقاً تدريسية جديدة، ادخال علوم جديدة الى الاندلس لم تكن تحظى باهتمام واسع من قبل طلبة العلم في الاندلس، مما اثار تنافساً بين فقهاء المالكية الذين لم يرق لهم ذلك وقاوموا هذا التوجه، مثل عيسى بن دينار الذي عُد من اوائل فقهاء الاندلس الذين اهتموا بدراسة الفقه(ابن الفرضي،١٩٨٣، ج١، ص٣٧٤) ، ولهذا قال عنه أحد فقهاء الاندلس محمد بن عبدالملك: " كان عيسى بن دينار عالما متفنناً مفتقا، وهو الذي علم المسائل أهل مصرنا وفتقها، وكان أفقه من يحيى بن يحيى على جلالة قدر يحيى بن يحيى وعظمته"(القاضي عياض،٢٠١١،ج٤،ص١٠٧)، واعتنى بتدريس المسائل الفقهية للوصول الى كيفية التعامل معها والفتوى بموجبها، فظهرت براعته الفقهية منذ كان في المشرق, ودل على ذلك موقف الامام ابن القاسم منه، ولهذا خاصمه فقهاء طليطلة، فبعد وصوله إليها عائداً من رحلته الى المشرق، اقبل الطلاب للأخذ عنه، فازعج بذلك قاضي طليطلة، فكتب هو والوالي كتاباً لأمير قرطبة ضد عيسى بن دينار، نتيجة ذلك قام الأمير باستقدامه الى قرطبة وحبسِه، ولكن قيام تلاميذه وعلماء قرطبة بالتوجه الى السجن والاخذ عنه فيه، وعندما تحقق الامير من سبب ذلك علم مكانة عيسى بن دينار فاطلقه من الحبس وقرّبه إليه(القاضي عياض، د.ت، ج٤،ص١٠٦)، اما خصومة الفقيه بقي بن مخلد والفقيه محمد بن عبدالسلام مع فقهاء قرطبة من المالكية فكانت كبيرة ومعقدة، وقد تزامن الاثنان في مشكلتهما وطرحت قضيتهما على الجهة التحقيقية نفسها، ويبدو ان الخشني أُخِذ بتأثير قضية بقي بن مخلد التي كانت أعنف وأبعادها أوسع، ويعبر عن ذلك خير تعبير وصف محمد بن حارث الخشني لها بقوله: " كانت لبقي بن مخلد مع من كان في وقته من أهل العلم بقرطبة حادثة غراء ونازلة شنعاء طار ذكرها في الافاق وتحدث بها في الامصار"(الخشني، ١٩٩٢م، ص٥٧) ، وأساس المشكلة بين بقي بن مخلد وعدد من فقهاء قرطبة ادخاله الى الاندلس لأول مرة علوماً لم يكن فقهاء الاندلس يعرفونها وهي علم

الحديث وعلم الاختلاف(ابن حيان،١٩٧٣م، ص٢٤٨؛ ابن عـــذاري،١٩٨٠م،ج٢، ص١٠٩) ، بحيث عُد فيما بعد بقـــي بن مخلد مؤسس علم الحديث في الاندلس والخشني ايضاً كان من أوائل من ادخل عدداً من كتب الحديث الى الاندلس وتفرد بروايتها(الخشـــني،١٩٩٢م،ص١٣٢؛ ابن الفرضـــي،١٩٨٣م، ج١، ص١٠٨)، كما عمل عدد من فقهاء قرطبة على إحكام علاقتهم وتوطيدها بالسلطة الحاكمة خصوصاً انها كانت بحاجة لتأييدهم، ومع ان الحديث النبوي الشريف من اصول الفقه فقـد كانـت معرفـة فقهاء الاندلس به في ذلك الوقت في حدود ضيقة لا تتعدى غالباً موطأ الامام مالك (مؤنس،١٩٩٢م، ص٤١؛ شرحبيلي، ١٩٩٥م، ص٢٩-٣٠) ، لهـــذا خاف أولئك الفقهاء من منافسة بقي بن مخلد العلمية القوية لهم، مما يؤثر على قـــوة نفوذهم في قرطبة ورأيهم المؤثر في الســـلطة والعامة، في مقابل تقوية مكانة بقي بن مخلد لدى الســـلطة والناس(مؤنس, ١٩٩٢م، ص٣٩)، أما العوامل التي دفعت الفقيه بقي بن مخلد للاهتمام بدراســة علوم الحديث النبوي الشـريف، ورغبتـــــه بمواكبة الجهود العلمية المعاصـرة، ففي القرن الثالث الهجري/التاسـع الميلادي، حدثت نهضـة في علم الحديث ببلاد المشـرق، ووجدت لها صـدى في الاندلس، اذ رحل الكثير من طلبة العلم الى المشـــرق لطلب العلم فقد رحل الفقيه محمد بن عبدالسلام الخشني الى المشرق قبل سنة ٢٤٠هـــ/٨٥٤م، وبعد عودته الى الاندلس اهتم برواية الحديث واللغة ولم يكن له اهتمام واسـع بالفقه(ابن الفرضـي،١٩٨٣م، ص٢٥٨) ، وقد ادخل الى الاندلس عددا من كتب ابي عبيد القاسم بن سلام، في علمـــي اللغـــة والحديث النبوي الشريف، ويبدو ان ذلك بتأثير عدد من فقهاء المالكية في قرطبة عندما وجدوا ان الخشـني في خندق واحد مع بقي بن مخلد، وقد بـــدأت الخصـومة مع بقي بن مخلد عندما لمسوا تميزه عنهم، ومحاولته العمل بما جاء به من علـوم جديدة, وكانت على مراحل متتابعة وقبل ذكر تفاصيلها سأتطرق الى التعريف بالأطراف التـــي سـاهمت فيها سـلباً كان ام ايجاباً(الخشـني،١٩٩٢، ص١٣٢) ، أما الاطراف المشاركة في القضية، فقد اشتركت في قضية بقي بن مخلد ثلاثة أطراف، الطرف الاول وقف ضـــده وحاربه وفي مقدمتهم الفقيه عبدالله بن محمد بن خالد(ت٢٥٦هـ/٨٦٩م) الذي كان على رأس المناوئين لبقي بن مخلد, وهو من ابرز فقهاء المالكية في الاندلس، وعرِف بصـــلابته وحزمه، مما زاد في حدة خصومته لبقي بن مخلد (الخشني،١٩٩٢، ص٥٧)، وقد وصفه القاضي عياض ابلغ وصف بقوله: " كـــان رأس المالكية بالأندلس والقائم بها، والذاب عنها وكان صلباً متديناً ورعاً مهيباً مكيناً مـــن الـــسلطان معظماً للعلم لا يرى التقية ولا يبالي ما دار عليه وكان العامة والحكام على تعظيمه وتحقيقـــــه جداً كأن الناس في مجلســـه على رؤوســـهم الطير اجلالاً"(القاضـي عياض،٢٠١١م، ج٤،ص٢٤٠؛ ابن فرحون، ١٩٩٦م ،ج١، ص٤٤٠)، فضـلاً عن ذلك الفقيه ابو القاسم أصـــبغ بن خليل(ت٢٧٣هـــ/٨٨٦م) الذي تولى الافتاء والشورى في

الاندلس لمدة خمسين سنة، وكان المامه بالفقه فقط اذ يكن له معرفة كافية بعلم الحديث ولهذا كان له خصومة مع المحدثين، والفقيه محمد بن يوسف بن مطروح ايضاً، والذي كان من الفقهاء المشاورين مع أصبغ بن خليل وقد تولى صلاة قرطبة لبعض الوقت, ومن فقهاء المشاورة الاخرين ممن وقف ضد بقي بن مخلد، ابو زيد بن عبدالملك بن ابراهيم(ت٢٥٨هـ/٨٧١م) (ابن الفرضي،١٩٨٣، ج١، ص٣٠١)، كما وقف ضد الفقيه بقي بن مخلد ايضاً والي قرطبة وليد بن غانم والذي عادى بقي بن مخلد كثيراً ، بالإضافة الى العديد من الفقهاء، ممن اتبع رأي عبدالله بن محمد وأيده في موقفه ضد بقي بن مخلد(الخشني، ١٩٩٢م، ص٤٣ –٤٧؛ ابن حيان، ١٩٧٣م، ص٢٤٨–٢٥٥؛ ابن عذاري، ١٩٨٥م،ج٢، ص١١٠).

اما الطرف الثاني فقد ناصر الفقيه بقي بن مخلد ووقف الى جانبه، وفي مقدمتهم هاشم بن عبدالعزيز, والذي كان وزيراً للأمير محمد كما كان اثيراً لديه ومقرباً منه، وممن ناصر بقي بن مخلد ايضاً، ابو وهب عبد الأعلى بن وهب الذي كان من فقهاء المشاورة ولم يكن له معرفة بعلم الحديث النبوي الشريف، وقد رفض الشهادة ضد بقي بن مخلد(الخشني، ١٩٩٢م، ص٢٥٨؛ القاضي عياض،٢٠١١م،ج٤، ص٢٤٥–٢٤٦) ، وهناك طرف ثالث وقف مع الجانبين في الظاهر جانب بقي بن مخلد وجانب مخالفيه وفي النهاية انحاز الى جانب خصومه منهم محمد بن حارث الخشني صاحب الصلاة والشرطة، ومحمد بن وضاح من أوائل من ادخل علم الحديث الى الاندلس، وبه وببقي بن مخلد اصبحت الاندلس دار حديث(الخشني، ١٩٩٢م، ص١٦١؛ ابن الفرضي،١٩٨٣م، ج١، ص١٠٦–١٠٧) ، اذ كان الفقيه بقي بن مخلد طموحاً ازاء علم الحديث، فهو لم يكتفِ بالدعوة لدراسته، وانما بيّن أهمية الرجوع الى الحديث النبوي الشريف، وشرع بقراءة ما جاء به على الناس وتوضيحه لهم فاقبل الطلاب الى الاخذ عنه، بعد ادراكهم انهم امام مستوى جديد من العلم، وهذا شكل تهديداً لمصالح عدد من فقهاء المالكية مما يمكن ان يزعزع مراكزهم لدى السلطة(مؤنس، ١٩٩٢م، ص٤٧؛ المشهداني، ٢٠٠٣م، ص١٦٢).

بدأت المرحلة الاولى لخصومة الفقيه بقي بن مخلد مع فقهاء المالكية بمحاولة التقليل من اهمية ما جاء به امام العامة وتحريضهم عليه، وهنا برز اسم الفقيه اصبغ بن خليل الذي عارض بشدة رواية بقي بن مخلد لمسند ابن ابي شيبة في الاندلس وقال عنه: " لأن يكون في تابوتي راس خنزير أحب الي من ان يكون فيه مسند ابن ابي شيبة"(ابن االفرضي،١٩٨٣،ج١، ص٩٤؛ القاضي عياض،٢٠١١م ج٤، ص٢٥٢؛ ابن حجر،(د.ت)ج١، ص٤٥٨) ، مع ان مسند ابن ابي شيبة لا يوجد فيه ما يستوجب كل هذا النفور منه، فهو عبارة عن مجموع احاديث مرتبة على اصحاب السند، ولكن عبر ذلك عن تعصب اصبغ بن خليل لعدم معرفته بعلم الحديث

النبـوي الشريف حتى انه كان يخطئ بقراءة اسماء بعض الصحابة وكل ذلك لـصرف العامـة عن سـماعه، بل ان بعض الفقهاء حاولوا منع بقي بن مخلد من رواية مسـند ابن ابي شـيبة(ابن الفرضي،١٩٨٣م، ج١، ص٩٤؛ الضبي، ١٩٨٩م، ج١، ص١٥؛ المراكشي، ٢٠٠٦م، ص٤٩) ، كالفقيه أصـبغ بن خليل، الذي كان شـديد المعارضـة تجاه ما جاء به بقي بن مخلد، كما ان محمد بن عبدالسلام الخشني حورب في هذا الوقت بتحريض العامة بعدم الاخذ عنه لا سيما علم الحديث النبوي الشريف، فقد عُرِف أولاً بروايته لعلوم اللغة والادب في الاندلس، فاحزنه ذلك كثيراً ودفعه الى التوقف عـن روايتهمـا وحـاول الاقتصار على رواية الحديث النبوي الشريف (الخشني، ١٩٩٢م، ص١٣٣؛ المشهداني، ٢٠٠٣م، ص١٦٢).

ويظهر ان فقهاء قرطبة ادركوا ان تحريض العامة ومنع بقي بن مخلد والخشني مـن الرواية لم يجدِ نفعاً في تحجيم أثرهما، فتصاعدت الخصومة باتهام بقي بن مخلد والخـشني بالبدعـة والزنـدقـة وطلبوا قتلهمـا لـذلـك(ابن حيـان، ١٩٧٣م، ص٢٤٧-٢٥١؛ ابن عـذاري، ١٩٨٠م، ج٢،ص١١٠) ، وعُرِضـت القضـية على الجهات المختصـة، وكلف للذهاب الى فض ذلك الاجتماع علناً، بحيث يسمع ذلك الحاضـرون فـي المجلس ويتمهل بإصدار أمر الخروج مدة من الوقت تكون كافية لكي يصل الخبر الـى بقـي ابن مخلد فيفض مجلسه، وعندما يصل أعوان محمد بن حارث الى مكان اجتماع بقـي بـن مخلد لا يجدون أحداً(الخشني، ١٩٩٢م، ص٥٧؛ ابن حيان،١٩٧٣م ، ص٢٥١)، اذ قام فقهاء قرطبة بجمع الشـهادات التي تؤيد اتهام بقي بـن مخلـد ومحمد بن عبدالسلام الخشني بالزندقة، وممن شهد على بقي بن مخلد بالزندقة محمـد بـن وضاح، الذي كان اذا التقى ببقي بن مخلد يشجعه ويحثه على التمسك بفقهه ولكن عندما طُلِبت شهادته باتهام بقي بن مخلد قدمها مؤيداً حيث هدده فقهاء قرطبة باتهامه مع بقي بن مخلد بتأييده له اذا لم يقدم شـهادته ضـده(الخشـني،١٩٩٢م، ص٥٧)، اما عبد الاعلى بن وهب فأبى الشـهادة على بقي بن مخلد، حيث أرسـل إليه القائمون على جمع تلك الشـهادات، فذهب إليهم وحاججهم ببطلان مـا يرمون بـه بقي بن مخلـد ورفض تقديم شـهادتـه (الخشـني،١٩٩٢، ص١٦١؛ الذهبي،ج٦، ص٣٥٦) ، كما أنهم لاحقوا من وقف الـى جانب بقي بن مخلد من الفقهاء لتأييدهم له(الخشني، ١٩٩٢م، ص٢١٥).

أصدر محمد بن حارث امراً بإلقاء القبض على الفقيه بقي بن مخلد ومحمد بن عبدالسلام الخشني، للتحقيق معهما تمهيداً لعرضهما امام القضاء، فاستخفى بقي بـن مخلـد اما الخشني فرفض ذلك وأبى ان يستخفي، فألقى محمد بن حارث القبض عليه وحقق معه ثم حبسه(الخشني، ١٩٩٢م، ص٥٨-٦٠؛ ابن حيـان، ١٩٧٣م، ص٢٥١-٢٥٨)، امـا بقي بن مخلـد فقـد قرر الخروج من الاندلس فراراً مما يعُد له الى ان تمكـن مـن الاختباء لدى الوزير هاشم بن عبدالعزيز

أخ القاضي أسلم بن عبد العزيز(الضبي،١٩٨٩م، ج١، ص٤٨٤)، وقد بقي عنده قرابة شهر في حين انتهى التحقيق في التهمة الموجهة الى بقي بن مخلد والخشني، ورفِعت القضية امام القضاء لاتخاذ الحكم النهائي، وكان القاضي عمرو بن عبدالله (ت٢٧٣هـ/٨٨٦م) الذي اخذ بالشهادات التي عرضت عليه، وصدق الحجج التي قدمها الفقهاء خصوم بقي بن مخلد، فطلب من بقي بن مخلد للمثول أمام القضاء لمحاكمته فلم يحضر(ابن عذاري، ١٩٨٥م، ج٢، ص١١٠)، فقام بقي بن مخلد بكتابة رسالة الى الامير محمد بن عبدالرحمن الاوسط (٢٣٨-٢٧٣هـ/٨٥٢-٨٨٦م)، عرض فيها قضيته، وطلب منه التأكد من التهمة الموجهة اليه، وليثبت موقفه عرض للأمير رغبته بان يجتمع بخصومه ويناظرهم بالمآخذ التي اخذوها عليه، وتولى هاشم بن عبدالعزيز إيصال الرسالة الى الامير محمد وشرح له من جهته الظلم الذي وقع على بقي بن مخلد، فامر الامير محمد بإحضار بقي بن مخلد وخصومه لديه، فحظروا وناظرهم بقي وتغلب عليهم في تلك المناظرة بحيث استبان للأمير محمد بطلان اتهام بقي بن مخلد وان التهمة ملفقة له حسداً من بعض فقهاء المالكية لتفوقه عليهم(ابن حيان،١٩٧٣م، ص٢٤٩-٢٥٠؛ المراكشي،٢٠٠٦م، ص٤٩)، فقام هاشم بن عبدالعزيز بإحضار مسند ابن ابي شيبة, وقدمه للأمير محمد وقال له: "على ما في هذا الكتاب يريد القوم قتل بقي بن مخلد" ، فتصفحه الامير ولم يجد فيه شيئاً يدعو الى اتهام بقي بن مخلد بما أُتّهِم به، بل انه اشاد بالكتاب وطلب ان تنسخ منه نسخة وتوضع في خزانة كتبه، ثم طلب من بقي بن مخلد ان ينشر علمه ويروي ما لديه من حديث نبوي شريف ونهى الفقهاء من التعرض له(الخشني، ١٩٩٢م، ص٥٨؛ الضبي، ١٩٨٩م، ج١، ص١٥)، اما بخصوص ما عرض على القضاء ضد بقي بن مخلد، فليس بإمكان الامير منع القاضي من الاستمرار من التحقيق في القضية والحكم فيها، وذلك اذا أصر الفقهاء الذين عرضوا القضية على القضاء على موقفهم وتقديم شهاداتهم ضد بقي بن مخلد كما لا يمكن للأمير ايضاً ان يرد تلك الشهادات، فاحتار الامير من ذلك خصوصاً انه ايقن ببراءة بقي بن مخلد وببطلان ما اتُّهِم به وأراد ان يحقق العدل، فأشار عليه هاشم بن عبدالعزيز بعزل عبدالله بن عمرو عن القضاء، وبهذا تقفل القضية لعزل القاضي ولا تفتح الا اذا اعاد الفقهاء المشتكين طلب ذلك من القاضي الجديد، لا يجرؤ الفقهاء على ذلك تقديراً للأمير بعد تصريحه بتأييده لبقي بن مخلد وعزله القاضي، وبهذا اقفلت قضية الفقيه بقي بن مخلد(الخشني، ١٩٩٢م، ص٧٣)، اما محمد بن عبدالسلام الخشني فقد تولى هاشم بن عبدالعزيز امره ايضاً وأخبر الامير محمد بما تعرض له وبحبسه، ولا بد ان ذلك كان في الوقت نفسه الذي عرض فيه على الامير قضية بقي بن مخلد، فامر الامير محمد بإطلاق سراح الخشني والاعتذار اليه وطلب منه ان ينشر علمه ويروي ما لديه فكان الخشني كلما جلس لإسماع الحديث النبوي الشريف بدأ مجلسه بالدعاء للأمير محمد

وختمه به، وقد اقبل أهل الاندلس بعد ذلـــك بكثرة لأخذ الحديث النبوي الشريف عنه(ابن حيان، ١٩٧٣م، ص٢٥٢-٢٥٥)، بينما حظي بقي بن مخلد بمكانة جيدة لدى الامير محمد وحصـــل على النفوذ الذي خاصمه فقهاء قرطبة لمنعه من الحصول عليه، واقبل أهـل الاندلس على الاخذ من علمه، ويبدو ان علاقته بخصـــومه من الفقهاء كانت على حدود ضـــيقة، ولكنه كان شـــديد التأثر بموقف محمد بن وضاح منه، وقد سأله احد اصـحابه هـل يحضر جنازة محمد بن وضاح اذا مات؟ فأجاب:" لا والله كيف احضـر جنازة رجل بات معي طوال الليل يشـجعني ويقول: ارتفد في هذا الامر فبك ارجو ظهوره، ثم يصبح غـدوة فيـشهد علي"وكان لا يرى بان يأخذ طلابه عن محمد بن وضاح(الخشني، ١٩٩٢م، ص٥٦-٦٠).

انتقل صدى قضية بقي بن مخلد الى المشرق حيث اراد محمد بن قاسم بن محمـــد الاخذ عن أحد الشيوخ في رحلته الى المشرق لطلب العلم، فزجره الشيخ وقال له:" انت من أهل بلد راموا قتل رواة أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: قلت:" اني أحد المقوم عليهم والمطلوبين فيهم انا ابن قاسم بن محمد" (الخشني، ١٩٩٢م،ص ٢١٥).

المبحث الثاني: التنافس العلمي والإداري بين الفقهاء في الأندلس

المطلب الأول: التنافس العلمي بين الفقهاء

ان ظهور أكثر من فقيه لهم المكانة العلمية نفسها في وقت واحد أوجد تنافـساً بيـنهم لإثبات تفوقهم واحتفاظهم بمكانتهم العلمية، من ذلك ما حدث في قرطبة اذ كان الفقيه ابو عمر احمد بن القطان (ت٤٦٠هـ/١٠٦٧م)، والفقيه أبو عبدالله بـــن عتاب في مقدمة فقهائها ومفتيها، مما مهد لنشوء الخصومة والفرقة بينهما، فقد خـالف ابـن القطان ابن عتاب دائماً، اذ تقدم عليه ابن عتاب لسنه فهو أكبر من ابن عتاب مـــع قـــوة فـــي الحفظ، اما ابن عتاب فقد فاق ابن القطان بسعة معرفته(القاضـي عياض، ٢٠١١م، ج٧، ص١٣٥؛ ابن فرحون،١٩٩٦، ص٤٠)، كما نشأت في قرطبة أيضاً منافسة بين الفقيه عبدالله بن إبراهيم الاصيلي والقاضي محمد بن يبقى بن زرب مما ولـد خـصومة بـين الاثنين وذلك بعد تولي الحاجب المنصور السلطة، اذ علا شأن الأصيلي لديه بعد دخولـــه الاندلس، ومن ذلك الوقت بان تفوقه العلمي وبدأت المنافسة بينه وبـــين محمـــد بـــن يبقـــى وأصحابه، وقد اراد الحاجب المنصور التقليل من حدة المنافسة بينهما بتفـــريقهم، فعين الاصيلي قاضياً على سرقسطة، لكنه لم يبق فيها طويلاً حيث استعفى وعاد الى قرطبـــة، وبعد وفاة محمد بن يبقى سنة٣٨١هـ/٩٩١م، تفرد الاصيلي بتفوقـه ولـم يجـد مـن ينافسه، وقد نافس محمد بن يبقى فقيه اخر برز في قرطبة هو محمد بن احمد بن العطـار والذي دخل في خصومة اقوى مع محمد بن يبقى وغيره من فقهاء قرطبة(القاضـــي عياض، ٢٠١١م، ج٧، ص١٤٢؛ المشهداني، ٢٠٠٣، ص١٧٠).

أما هذا النوع من المنافسة تمثله خصومة ابن العطار مع بعض فقهاء قرطبة، اذ دخل ابن العطار في خصومة مع فقهاء قرطبة وسببها المنافسة العلمية بينهم، لا سيما من كان معه من فقهاء المشاورة، وذلك لتفوق ابن العطار عليهم في علمي اللغة والنحو، وكان متباهياً بذلك(القاضي عياض،٢٠١١م، ج٧، ص١٤٨؛ ابن فرحون، ، ص٢٦٩)، وانتقص غيره من فقهاء قرطبة ممن كانت معرفته قليلة بعلمي اللغة والنحو، وكلما سنحت له الفرصة بين تفوقه عليهم فيهما، من ذلك ما حدث في المجلس الذي عقده الحاجب المنصور ابن ابي عامر للمناظرة في الموطأ حيث ركز فيه ابن العطار على تدقيق معاني الموطأ وتبيان غريب اللغة فيه، وعجز بقية الفقهاء عن مجاراته في ذلك وبان بذلك قلة علمهم باللغة والنحو ، فضلاً عن ذلك كان ابن العطار حاداً في طبعه، ففي مجلس من مجالس المشاورة ضم اليه موسى بن احمد الوتد (ت٣٩٧هـ/١٠٠٦م) عبدالله بن ابراهيم الاصيلي واحمد بن عبدالملك، وابن المكوي، اختلف مع الوتد في المسألة المطروحة واصر الاثنان على رايهما الى ان خرجا الى التوتر، ولذلك ترك المجلس احتجاجا الاصيلي وابن المكوي، وزادت حدة الكلام بين الوتد وابن العطار فلم يتمالك ابن العطار نفسه فضرب الوتد بدواة كانت موجودة، فلم يرض الفقهاء عن فعلته تلك وقرروا ان لا يحضروا أي مجلس شورى ابن العطار فيه، فكان القضاة بعد ذلك اذا احتاجوا الى مشورة ارسلوا اليه وحده بعيداً عن بقية فقهاء المشاورة(القاضي عياض، ٢٠١١م، ج٧، ص١٤٩) ، ومع هذا تمادى ابن العطار في سوء علاقته مع الفقهاء, فكان يتتبع اخطائهم اللغوية والنحوية، ويكشفها للناس، وبلغ به الامر الى ان اعترض القاضي محمد بن يبقى بن زرب في إحدى خطب الجمعة، وابان له خطأين امام الناس مما اثار استياء وغضب القاضي محمد بن يبقى, وبهذا خسر ابن العطار نصيره الاول، فقد كان محمد بن يبقى مقدماً له وهو من رشحه للمشاورة(القاضي عياض، ٢٠١١م، ج٧، ص١٥٠) ، وبهذا اشتدت خصومة الفقهاء له واعتراضهم عليه، وقد اراد ان يتدارك نفسه وسعى الى تحسين علاقته بمحمد بن يبقى، لكنه لم يتجاوب معه بذلك, ومع هذا لم يستطع الفقهاء النيل منه لحظوته لدى الحاجب المنصور واعجابه به الى ان وصل به الامر الى حد ان ابان للحاجب المنصور خطأً لغوياً وقع به في أحد المجالس، ومع ان ابن العطار حاول توضيح الخطأ بصورة لبقة وغير مباشرة الا ان الحاجب المنصور فطن الى مراده ولم يقبل ذلك منه، وامر بإحضار عالم لغوي للتأكد من صحة راي ابن العطار، فدخل صاعد بن الحسن(ابن بشكوال، ج١، ص٢٣٢)، والذي رجح طبعاً رأي الحاجب المنصور، وبهذا فقد ابن العطار نصيره القوي حيث لم يغفر الحاجب المنصور له ذلك، وفسح المجال لخصومه للنيل منه(القاضي عياض، ٢٠١١م،ج٧، ص١٥١) ، ولم يفوت خصوم ابن العطار الفرصة، وأشار ابن بشكوال الى ذلك بقوله:" وجرت له مع بعض فقهاء قرطبة وقاضيها خطوب طويلة, واخبار

مشـهورة "(ابن بشـكوال، ، ج٢، ص٤٨٥) حيث عمل الفقهاء وفي مقدمتهم القاضـي محمد بن زرب على تجريحه والطعن في شخـصيته، وقـاموا بجمع الشهادات التي تؤيد ذلك لعرضها على الحاجب المنصور وبناءً عليه اصدر القاضي فيه سجلاً بسخطه، بموجبه منع من الفتوى فاخرج من الشورى ولم تقبـل شـهادته اذا حـصل واداها امام القضاء, كما امره الحاجب المنصور بالتزام داره وعدم الالتقاء بطلابه، ومـــع هذا فقد وجد ابن العطار من يقف الى جانبه من الفقهاء نصرة للحق، ومنهم ابن المكوي الذي رفض منذ البداية هو وصاعد ان يشهدا عليه بالسوء عندما طلب الفقهاء شـهادتهما قال:" ما اعلم فيه جرحه اشـهد بها مع انه كان يؤذيني في مجالس ابن المكوي لمن طالبه بشـهادة الشورى بلسـانه" (القاضـي عياض، ٢٠١١م،ج٧، ص١٥١-١٥٢) ، وسعى ابن المكوي الى نصرة ابن العطار، وتبيان الظلم الذي لحقه، فكان دائماً يستشنع ما شُهد به عليه وقد ســـاءت علاقته بمحمد بن زرب من جراء ذلك، وقد حاول ابن العطار بدوره اســـتعطاف الحاجب المنصور وبعث له بقـــصيدة شـــعرية تضمنت ذلك واشار الى ان موقف الفقهاء منه اساسه حسداً له ومنها الابيات الاتية:

بالله ثم الحاجـب المنـصور أعتـصم	مـن حاســـد وبنـــصـــر الله انـتقـــم
الظـلـم فيمـــا رويـنـــاه ونعـلمـــه	يــوم الحساب على ارابه ظلـم
الإفك والبغي معـدولان عـن رجـل	لـــه حشاشـة ديـن او لـه كـرم
هـل مـن رأى عجباً مثلي ومثلهـم	بـان تحـاوره الغـربـان والـرخـم
ومـالـنا عندهـم ذنب سـوى حسـد	نيرانـــه داخل الاحشاء تـضطـرم

(القاضي عياض، ٢٠١١م،ج٧، ص١٥١).

لكن تدخل الفقيه موســى بن أحمد الوتد ودس فيها بيتاً شـعرياً في ذم القاضـي محمد بن يبقَى، مما اثار حفيظته وقال:" لو كنت شاعراً لأجبته"، فتولى الوتد ذلك وكتب قصيدة ناقض بها قصيدة ابــن العطار بالوزن والقافية نفسه(القاضي عياض، ٢٠١١م،ج٧، ص١٥٢-١٥٤) ، اما المنصور بن ابي عامر فقد مال بعد ذلك الى جانب ابن العطار لكثرة الظلم الذي لحقه، ولكنه لم يتخذ أي خطوة ايجابية تجاهه لاستحيائه من قاضيه محمد بن يبقى, الى ان توفي القاضي محمد بن يبقى سنة ٣٨١هـ/٩٩١م، وقد تأثر ابن العطار بالمحنـة التي مر بها فتغيرت اخلاقه ولانت طباعه، ففكر الحاجب المنصـور بقضـيته ورغـــب بإعادة ابن العطار الى سـابق ما كان عليه والسماح للناس بالاستفادة من علمه، ولكن سجل الـــسخطة الذي سجلَ عليه لا يمكن ان يحل، فاخبره أحد جلسائه انه يمكن معارضـة ذلك السجل بتقـــديم شهادات تدل على صـلاح حال ابن العطار وتغير احواله نحو الاحسن بعد اصدار السجل عنـه وانه الان أهل للفتوى، فكلف الحاجب المنصـور صـاحب الشـرطة بمتابعة ذلك فجمع شـــهادات الفقهاء وشـهد غالبيتهم لصـالح ابن

العطار، ورفعت تلك الشهادات الى الحاجب المنصور والذي جمع فقهاء المشاورة وعرضها عليهم فقرروا إسقاط السخطة عنه، وبعد ذلك استقام حال ابن العطار وكانت علاقته جيدة بالقاضي آنذاك زكريا بن يحيى بن برطال(ت٣٥٩هـ /٩٦٩م) الا انه كان يعود احياناً الى طبعه القديم في اذية الفقهاء، ومنهم احمد بن عبدالله بن ذكوان والذي ساءت علاقته اكثر بابن العطار بعد تولية القضاء، وصرح بانه لم يكن يحبذ رفع السخطة عن ابن العطار، فاشتدت الخصومة بينهما، وخاصة بعد علو شأن ابن ذكوان أيام الحاجب عبدالملك المظفر الذي تولى الحكم بعد وفاة أبيه الحاجب المنصور بن ابي عامر سنة ٣٩٢هـ /١٠٠١م، ازداد كره ابن العطار له وتحين الفرص للإيقاع بابن ذكوان وأتته الفرصة في ايام المهدي، ولكن المنية سبقته ولم ينفذ ما اضمره لابن ذكوان، ومع ذلك فقد كان ابن ذكوان إمام الصلاة على جنازته وجزع طلابه لوفاته جزعاً شديداً(القاضي عياض، ٢٠١١م،ج٧، ص١٥٥-١٥٨).

المطلب الثاني: التنافس على تولي الوظائف الادارية

جرت حالة التنافس بين بعض الفقهاء الذين كانوا يتولون وظائف ادارية كالقضاء والمشاورة، تؤدي الى حدوث خصومة بتأثير الوظيفة التي يشغلها هذا الفقيه او ذاك، اذ نشأ عنها تنافس بين القضاة والفقهاء المشاورين، للعلاقة الوظيفية المباشرة بينهما، ومحاولة كل طرف اثبات موقعه لدى السلطة والعامة، وتبيان تفوقه على الطرف الاخر في القدرة على استنباط الاحكام، وفي كثير من الاحيان تسوء علاقة القضاة بفقهاء المشاورة، ومن ذلك علاقة يحيى بن يحيى الليثي رئيس فقهاء المشاورة في وقته بالعديد من القضاة الذين تزامن توليهم القضاة مع وجوده على رأس المشاورين(ابن حيان، ١٩٧٣م، ص٦١-٧٦؛ المراكشي، ١٩٩٤م، ج٦، ص٢١٤-٢١٥؛ ابن الأبار، ١٩٦٧م، ج١، ص١٣٠-١٣١)، وهناك نموذجاً للمنافسة بين القضاة والفقهاء المشاورين تلك التي نشأت بين القاضي احمد بن محمد بن زياد, والفقيهين المشاورين محمد بن عمر بن لبابة وايوب بن سليمان، مثل هذا النوع من المنافسة القاضي أحمد بن زياد مع الفقهاء المشاورين اذ تولى القاضي أحمد بن محمد بن زياد قضاء قرطبة مرتين الاولى سنة ٢٩١هـ/٩٠٣م، والثانية سنة ٣٠٩هـ/٩٢١م(الخشني، ١٩٩٢م، ص١٠٨-١٠٩)، وحدث في مدة قضائه الاولى تنافس بينه وبين عدد من فقهاء المشاورة وهم كل من الفقيه محمد بن عمر بن لبابة والفقيه ايوب بن سليمان, فقد كانا في ذلك الوقت في مقدمة فقهاء الاندلس، وكانت بينهما صداقة انعكست على وحدة مواقفهما العلمية واتفاقهما في الرأي(القاضي عياض،٢٠١١م،ج٥، ص١٥٣)، وقد قدم الخشني وصفاً لمكانتهما في قرطبة، عبر عنها بدقة قائلاً:" وكانا في وقتهما شيخي البلد وعظيميه علماً وفقهاً مع السن والجلالة من صنعة العلم ومعاني الفقه مع كثرة الدربة وطول المراسة، وقديم المعاناة والرسوخ الكامل في مذهب الرأي

وطـــرق الفتيا"(الخشني، ٢٠٠٦م، ص١٠٢)، ولم تحدد المصـادر بدقة متى بدأت التنافس بين الطرفين، ولكن الأغلب أنها كانت في بداية تولي احمد بن محمد القضـاء، فهو اسـتهل قضـاءه بإصداره قراراً يخـص فقهاء المشاورة الزمهم فيه تسجيل مشورتهم بخط يدهم وتسليمها للقضاء، ولا يقبل أي مشورة شفاهية وخارج ذلك السياق، وهذه سابقة منه لم يقم بها أي قاضٍ قبله, ويعد هذا الاجـــراء خطوة مهمة فهو نظم الصـلة بين القضـاء والفقهاء المشـاورين، اذ تعد المشـورة التي يقدموها وثيقة رسمية من وثائق القضاء، وانه من حق القاضـي الاخـذ بتلـك المشورة او رفضها, ويبدو ان ذلك كان من ضمن اجراءات عدة اتخذها القاضي احمد بن محمد حيث وصف بأنه: " شد القضاء وحصنه " (القاضي عياض، ٢٠١١م،ج٥، ص١٩١).

لم يحظى ذلك الاجراء برضـى للقاضـي محمد بن عمر مع اهميته التنظيمية، وكان الفقيه احمد بن محمد مـــدركاً ان ذلك سيغضب محمد بن عمر لا سيما وان كلمته كانت مسموعة من القضاة السابقين فقد كانت علاقة القاضي محمد بن سلمة الذي تولى القضاء قبل أحمد بن زياد، وثيقة بمحمـد بـن عمـر وتربطهما علاقة صداقة، وغالباً ما اثنى محمد بن عمر على محمد بن ســـلمة، واســـتعان محمد بن سلمة دائماً بمشورته, وبالمقابل فان احمد بن محمد كانت صلته بالسـلطة في ذلـــك الوقت جيدة وكلمته مسـموعة لديهم بالإضـافة الى محبة الناس له وتيمنهم به(القاضـي عياض، ٢٠١١م،ج٥، ص١٩٢) ، كما أشـار القاضـي عياض الى الفقيه محمد بن احمد بأنه كان(متبعاً للسـنة)، وهذا مؤشـر مهم على تركيزه على علم الحديث النبوي الشـريف, ومن هنا نشأ الخلاف الجوهري بينه وبين محمد بن عمر وايوب بن صالح, فهما برعا وشُهرا بعلم الفقه ولم يكن لهما اهتمام بالحديث النبوي الشريف، بل ان محمد بن عمر لم يكن ضابطاً لرواية الحديث الشريف، حتى انه حدث بمعنى الحديث وليس بلفظه وكلماته وايـوب بـن سليمان عرف ايضـاً ببراعته بعلم الفقه بصورة رئيسية(الخشني،١٩٩٢م، ص١٠٢؛ القاضـي عياض، ٢٠١١م، ج٥، ص١٩١)، بعد ان لمس محمد بن عمر وايوب بن سليمان موقف محمد بن احمد منهمـــا تثـاقلا عن المجيء اليه, وبالنتيجة استغنى محمد بن زياد عن مشاورتهم, وقام بمشاورة غيرهم من الفقهاء، وهم كل من الفقيه محمد بن عبدالملك (ت٣٠٩هـــ/٩٢١م) والفقيه ســـــعد ابن معاذ(ت٣٠٨هـــ/٩٢٠م)، والفقيه محمد بن بكر (ت٣٠٨هـ/٩٣٠م)، وكان الفقيه محمد بـــن عبدالملك مقدماً عليهم، وقد تميز ببراعته بعلم الفقه والحديث (الخشـــني، ١٩٩٢م ، ص١٠٢؛ القاضـــي عياض، ٢٠١١م، ج٥، ص١٩٧)، واتخذت هذه المنافســة منعطفاً آخر عندما حدث خلاف بين محمد بن عمر وايوب ابن سليمان مما فسح المجال لازدياد نفوذ محمد بن عبدالملك، الى ان عمل عمر بن يحيـــى ابن لبابة، ابن اخي محمد بن عمر على عقد مصالحة بين محمد بن عمر وايوب بن سـليمان فاجتمعوا عند اسـلم بن عبدالعزيز، وقرروا فيه ان يتم الصـلح بينهما

بشـــرط ان يعملا معـــــــاً على ازالة محمد بن عبدالملك عن مكانته عند القاضـــــي محمد بن احمد((الخشني،١٩٩٢م، ص١٠٢)، وعلـــى اثـــر ذلـــك قامت منافسة شديدة بين محمد بن عمر وايوب بن سليمان ومحمد بن عبدالملك ويقول الخشني عنها:" فدارت في ذلك بينهم احوال طويلة الوصف على ما يكون بين الـــضدين، ولا ضد اكبر من المزاحمة والمنافسة في الدرجة, ولا سيما ان جريا الى غاية واحـــــدة بأهواء مختلفة واختلفت حظوظهما في القســم فكان أحدهما يتطاول بحظـه مـن الحرمـة والوجاهـة وصاحبه يتطاول بالعلم والنباهة، وجحد كل منهما حق صاحبه ولم يقر بما ينتحل ودافعه فيما يقول، ثم تحســـنت علاقة محمد بن عمر بمحمد بن زياد بعد ذلك، وتنازل القاضي محمد بن أحمد عن مشاورة الفقيه محمد بن عمر" (الخشني،١٩٩٢م ، ص١٠٣؛ القاضي عياض، ٢٠١١م، ج٥، ص١٩٧).

الخاتمة

أدت الاختلافات العلمية بين الفقهاء في الاندلس الى إحداث حالة من الانقسـام بين عدد المذاهب الفقهية انعكس ذلك بشـكل كبير على تسـخير جهود بعض الفقهاء الى عقد المناظرات في دحض حجج الخصـــوم واثبات ما يتوافق مع توجهاتهم المذهبية، مما أدى الى اتســـاع تلك الخلافات وانتقلت الى العامة وبالتالي انقسـام المجتمع بين مؤيد لهذا المذهب أو ذاك او معارض له، ومن أبرز تلك الشـواهد ما حدث من اختلافات بين فقهاء المذهب المالكي والمذهب الشـافعي من جهة والمذهب الظاهري من جهة أخرى.

ان التنافس العلمي بين الفقهاء في الاندلس أدى الى حدوث بعض الخصـــومات بينهم لإثبات هذا الرأي أو ذاك، ومنها ما حدث بين فقهاء المالكية والشـافعية التي تمثلت في الخلافات التي جرت بين الفقيه بقي بن مخلد والفقيه محمد بن عبدالســـلام مع فقهاء المالكية مثل الفقيه عبدالله بن محمد بن خالد، الذي كـان رأس المالكية بالأندلس والقائم بها، وكذلك الفقيه ابو القاسم أصـــبغ بن خليل الذي تولى الافتاء والشورى في الاندلس، فضلاً عن ذلك ما حدث من خصومة بين فقهاء الفقيه ابو عمر احمد بن القطان والفقيه أبو عبدالله بـــــن عتاب في مقدمة فقهائها ومفتيها، مما مهد لنشوء الخصومة والفرقة بينهما، وكذلك المنافـــسة التي جرت بين الفقيه عبدالله بن إبراهيم الاصيلي والقاضي محمد بن يبقى بن زرب مما ولد خصومة بين الاثنين.

ادت حـالـة التنـافس بين بعض الفقهـاء الـذين كـانوا يتولون وظـائف اداريـة كـالقضـــــاء والمشـــاورة، الى حدوث خصـــومة بتأثير الوظيفة التي يشـــغلها هذا الفقيه او ذاك، اذ نشـــأ عنها تنافس بين القضاة والفقهاء المـــشاورين، للعلاقـــة الوظيفية المباشرة بينهما، ومحاولة كل طرف اثبات موقعه لدى الســـلطة والعامة، وتبيان تفوقه على الطرف الاخر في القدرة على اســـتنباط الاحكام، وفي كثير من الاحيان تسوء علاقة القضاة بفقهاء المشاورة.

كان الجانب العلمي من الاســـباب المهمة في وقوع الخصـــومات والاختلافات بين الفقهاء والقضاة في الاندلس، وما كان يعمله الحسد والغيرة ممن يتفوق في هذا المجال، ليس هذا فحسب بل تجاوز الامر الى حد قيام بعض الفقهاء الى الوشـــاية بخصـــومهم ومنافســـيهم من الفقهاء الآخرين والايقاع به عند الســـلطان، اذ تعرض الكثير من الفقهاء الى ســـخطة الســـلطة والحجر عليهم ومنعهم من الالتقاء بطلبتهم ونشر علمهم.

المصادر والمراجع

ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس(ت٦٦٨هـ/١٢٦٩م)، ١٩٦٥م، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت.

ابن الابار، محمد بن عبدالله بن أبي بكر البلنسي (ت٦٥٨هـ/١٢٥٩م)، ١٩٦٧م، المعجم في أصحاب القاضي ابي علي الصدفي، دار الكتاب العربي، القاهرة.

ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبدالملك (ت٥٧٨هـ/١١٨٢م) ،١٩٥٥م ، كتاب الصلة، تح: شريف ابو العلا العدوى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

ابن الاحمر، اسماعيل، ١٩٧٢م، بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور، الرباط.

ابن حجر العسقلاني، ابو الفضل أحمد بن علي بن محمد(ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م)،(د.ت)، لسان الميزان، تح: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ، القاهرة.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد(ت٤٥٦هـ/١٠٦٣م)، ١٩٦٨م، فضائل الاندلس وأهلها، تح: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد ، بيروت .

ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف القرطبي(٤٦٩هـ/١٠٧٦م)، ١٩٧٣م، المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تح: محمود علي مكي، دار الكتاب العربي، بيروت .

الخشني، محمد بن الحارث بن أسد (ت٣٧١هـ/٩٨٠م)، ١٩٩٢م، أخبار الفقهاء والمحدثين، تح: ماريا لويسا آبيلا، ولويس مولينا، د.ن، مدريد.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، ٢٠٠٦م، سير أعلام النبلاء، تح: الشيخ شعيب الأرناؤوط، دار الحديث، القاهرة.

الشاطبي، ابو اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (د.ت)، الاعتصام، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

ابن عبد الملك، أبو عبدالله محمد بن محمد الانصاري(ت٧٠٣هـ/١٣٠٣م)، ١٩٦٥م، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت.

ابن عذاري، ابو محمد عبد الله محمد(ت٧١٢هـ/١٣١٢م)،١٩٨٠م، البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب، ط٢، تح: ج. س. كولان، وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت.

ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي المالكي (ت٧٩٩هـ/١٣٩٦م)، ١٩٩٦م، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الفرضي، عبدالله بن محمد بن يوسف بن نصر القرطبي(ت٤٠٣هـ/١٠١٢م)، ١٩٨٣م تاريخ علماء الأندلس، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ،القاهرة.

القاضي عياض، ابو الفضل عياض بن موسى(ت٥٤٤هـ/١١٤٩م)،٢٠١١م، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تح: احمد بكير محمود ، بيروت.

القاضي عياض، ٢٠١١م، التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، محمد الوثيق وعبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، بيروت.

ابن القطان، ابو محمد حسن بن علي(منتصف القرن السابع الهجري)، ١٩٩٠م، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تح: محمود علي مكي، دار الغرب الاسلامي بيروت.

المراكشي، محي الدين عبد الواحد بن علي(ت٦٤٠هـ/١٢٤٦م)،١٩٩٤م، المعجب في تلخيص أخبار المغرب،

تح: محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر، القاهرة.
الونشريسي، ابو العباس أحمد بن يحيى(ت٩١٤هـ/١٥٠٨م)،١٩٨١م، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقيا والاندلس والمغرب، تح: محمد الحجي، دار الغرب الاسلامي، بيروت.

المـــراجـــع

بالنثيا، جنثالث، (د.ت) تاريخ الفكر الاندلسي، تع: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
الجراري، عباس،١٩٩٣م، قضايا مرابطية في منظور بعض المستشرقين، ندوة المغرب في الدراسات الإستشراقية، اكاديمية المملكة المغربية الرباط.
دندش، عصمت عبد الحميد، ١٩٨٨م، الاندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
ابو زهرة، محمد، (د.ت)، تاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، بيروت.
شرحبيلي، محمد حسن،١٩٩٥م، يحيى بن يحيى الليثي وروايته للموطأ، منشورات كلية الشريعة ،أغادير .
علام، عبدالله علي، ١٩٦٨م، الدولة الموحدية في عهد عبد المؤمن بن علي، دائرة المعارف، القاهرة.
كنون، عبدالله، ١٩٦١م، النبوغ المغربي في الادب العربي، ط٢، دار الكتاب بيروت.
المشهداني، علياء هاشم ذنون محمد، ٢٠٠٣م، فقهاء المالكية دراسة في علاقاتهم العلمية في الاندلس والمغرب حتى منتصف القرن السادس للهجرة/الثاني عشر للميلاد، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربية، جامعة الموصل .
مؤنس، حسين،١٩٦٥م، شيوخ العصر في الاندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
الوراكلي، حسن،١٩٩٣م، التراث الاندلسي وسؤال الوحدة ندوة الاندلس، مكتبة الملك عبدالعزيز الرياض .

List of sources and references

1- Ibn Abi Usaybi'ah, Ahmad ibn al-Qasim ibn Khalifa ibn Yunus (d. 668 AH/1269 AD), 1965, "Uyun al-Anbaa fi Tabaqat al-Atibba" (The Sources of Information on the Classes of Physicians), ed. Nizar Rida, Dar Maktabat al-Hayat, Beirut.
2- Ibn al-Abbar, Muhammad ibn Abdullah ibn Abi Bakr al-Balansi (d. 658 AH/1259 AD), 1967, "The Dictionary of the Companions of Judge Abu Ali al-Sadfi", Dar al-Kutub al-Arabi, Cairo.
3- Ibn Bashkuwal, Abu al-Qasim Khalaf ibn Abd al-Malik (d. 578 AH/1182 AD), 1955, The Book of Connection, trans. Sharif Abu al-Ala al-Adawi, Religious Culture Library, Cairo.
4- Ibn al-Ahmar, Ismail, 1972, The Great Houses of Fez, Dar al-Mansour, Rabat.
5- Ibn Hajar al-Asqalani, Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Muhammad (d. 852 AH/1448 AD), (n.d.), Lisan al-Mizan, trans. Abd al-Fattah Abu Ghuddah, Islamic Publications Office, Cairo.
6- Ibn Hazm, Abu Muhammad Ali ibn Ahmad ibn Sa'id (d. 456 AH/1063 AD), 1968 AD, The Virtues of Andalusia and its People, ed. Salah al-Din al-Munajjid, Dar al-

Kitab al-Jadid, Beirut.

7- Ibn Hayyan, Abu Marwan Hayyan ibn Khalaf al-Qurtubi (d. 469 AH/1076 AD), 1973 AD, Excerpts from News of the People of Andalusia, ed. Mahmoud Ali Makki, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut.

8- Al-Khashni, Muhammad ibn al-Harith ibn Asad (d. 371 AH/980 AD), 1992, News of the Jurists and Hadith Scholars, trans. Maria Luisa Abella and Luis Molina, d.n., Madrid.

9- Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman (d. 748 AH/1347 AD), 2006, Biographies of the Noble Figures, trans. Sheikh Shuayb al-Arna'ut, Dar al-Hadith, Cairo.

10- Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim ibn Musa ibn Muhammad al-Lakhmi (n.d.), Al-I'tisam, Riyadh Modern Library, Riyadh.

11- Ibn Abd al-Malik, Abu Abdullah Muhammad ibn Muhammad al-Ansari (d. 703 AH/1303 AD), 1965 AD, The Appendix and Supplement to the Books al-Mawsul and al-Silah, ed. Ihsan Abbas, Dar al-Thaqafa, Beirut.

12- Ibn Adhari, Abu Muhammad Abdullah Muhammad (d. 712 AH/1312 AD), 1980 AD, The Moroccan Statement on the News of al-Andalus and al-Maghrib, 2nd ed., ed. J. S. Colin and Levi-Provençal, Dar al-Thaqafa, Beirut.

13- Ibn Farhun, Burhan al-Din Ibrahim ibn Ali al-Maliki (d. 799 AH/1396 AD), 1996 AD, The Golden Brocade in Knowing the Notable Scholars of the School, ed. Ma'mun ibn Muhyi al-Din al-Janan, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.

14- Ibn al-Faradhi, Abdullah ibn Muhammad ibn Yusuf ibn Nasr al-Qurtubi (d. 403 AH/1012 AD), 1983 AD, History of the Scholars of Andalusia, ed. Ibrahim al-Abyari, Dar al-Kutub al-Masri, Cairo.

15- Qadi Ayyad, Abu al-Fadl Ayyad ibn Musa (d. 544 AH/1149 AD), 2011, Arranging Perceptions and Approximating Paths to Knowing the Scholars of the Maliki School, ed. Ahmad Bakir Mahmoud, Beirut.

16- Qadi Ayyad, 2011, Alerts Derived from Written and Mixed Books, Muhammad al-Wathiq and Abd al-Na'im Hamiti, Dar Ibn Hazm, Beirut.

17- Ibn al-Qattan, Abu Muhammad Hasan ibn Ali (mid-seventh century AH), 1990 AD, Nazm al-Juman li-Tareeq Ma Akhbar al-Zaman, ed. Mahmoud Ali Makki, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut.

18- al-Marrakushi, Muhyi al-Din Abd al-Wahid ibn Ali (d. 640 AH/1246 AD), 1994 AD, al-Mu'ajab fi Talkhis Akhbar al-Maghrib, ed. Muhammad Zainhum Muhammad

Azab, Dar al-Farjani for Publishing, Cairo.

19- Al-Wansharisi, Abu al-Abbas Ahmad ibn Yahya (d. 914 AH/1508 AD), 1981 AD, Al-Mi'yar al-Mu'rab wa-Jami' al-Maghrib on the Fatwas of Scholars of Africa, Andalusia and Morocco, ed. Muhammad al-Hajji, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut.

References

20- Balencia, Genthal, (n.d.), History of Andalusian Thought, trans. Hussein Mu'nis, Library of Religious Culture, Cairo.

21- Al-Jarari, Abbas, 1993, Almoravid Issues from the Perspective of Some Orientalists, Symposium on Morocco in Oriental Studies, Academy of the Kingdom of Morocco, Rabat.

22- Dandash, Ismat Abdel Hamid, 1988, Andalusia at the End of the Almoravids and the Beginning of the Almohads, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut.

23- Abu Zahra, Muhammad, (n.d.), History of the Schools of Jurisprudence, Dar al-Fikr al-Arabi, Beirut.

24- Sharhabili, Muhammad Hasan, 1995, Yahya ibn Yahya al-Laythi and His Narration of al-Muwatta', Publications of the Faculty of Sharia, Agadir.

25- Allam, Abdullah Ali, 1968, The Almohad State during the Reign of Abd al-Mu'min ibn Ali, Encyclopedia, Cairo.

26- Kanun, Abdullah, 1961, Moroccan Genius in Arabic Literature, 2nd ed., Dar al-Kuttab, Beirut.

27- Al-Mashhadani, Aliya Hashim Dhanun Muhammad, 2003, Maliki Jurists: A Study of Their Academic Relations in Andalusia and Morocco until the Mid-Sixth Century AH/Twelfth Century AD, PhD thesis submitted to the Council of the College of Education, University of Mosul.

28- Mu'nis, Hussein, 1965, The Sheikhs of the Era in Andalusia, Egyptian House for Authorship and Translation, Cairo.

29- Al-Waraqli, Hassan, 1993, Andalusian Heritage and the Question of Unity, Andalusia Symposium, King Abdulaziz Library, Riyadh.